مبادرة الإصلاح العربي

بوادر/تعليق، 29 حزيران/ يونيو 2021

السياسة المائية في ليبيا: أزمة إدارة وليست أزمة ندرة

← ملاك التائب



رسم بياني جداري لدى "النهر الصناعي العظيم". شبكة من الأنابيب تمد الصحراء الليبية بالمياه من طبقة المياه الجوفية الأحفورية في نظام الحجر الرملي النوبي.

© motohakone/flickr

ليبيا اليوم هي الدولة العشرين ضمن تصنيف الدول الأكثر تضرراً من نقص المياه التي من المتوقع أن تعاني أفدح إجهاد مائي في العالم. تنبع موارد المياه العذبة في ليبيا بشكل رئيسي من المياه الجوفية الموجودة في الأحواض الرسوبية في أربع مناطق هي الكُفرة وسِرت ومَرزَق والحمادة، وقد أوشكت الأحواض الثلاث الأخيرة، الواقعة ضمن طبقة المياه الجوفية في الحجر الرملي النوبي، على النضوب. تشكل طبقات المياه الجوفية هذه جزءاً من شبكة مشروع "النهر الصناعي العظيم" الذي يوفر أكثر من 90% من المياه في ليبيا، والذي وصفه القذافي بأنه "الأعجوبة الثامنة في العالم بعد عجائب الدنيا السبع"، وأشاد به باعتباره الحل النهائي لاحتياجات ليبيا من المياه. بيد أنه مع رحيل القذافي، حاول الليبيون فصل الحقائق عن الأوهام والخيالات التي تحوم حول هذا المشروع وتحديد طبيعة أزمة المياه ومدى فداحتها.

يبدو جلياً أن أزمة المياه التي تعاني منها ليبيا، تماماً كأزمات المياه في مختلف أنحاء العالم، ليست أزمة ندرة بل هي أزمة حوكمة سياسية وسوء إدارة،[1] في حين تعكس المناقشات حول استخدام المياه وندرتها في ليبيا توجهات عالمية أوسع نطاقاً. فقد أثرت فكرة وقوع العالم في أزمة مياه تأثيراً شديداً على كيفية تصورنا للمياه. والواقع أن إدارة هذا "الذهب الأزرق"، كما تُطلق عليه الدراسات ووسائل الإعلام، كانت الموضوع الأساسي للعديد من المناقشات حول استخدام المياه، بدءاً من تحويلها إلى سلعة واستغلالها تجارياً عن طريق الخصخصة، ووصولاً إلى ارتباطاتها بالأمن الغذائي في الوقت الراهن وفي المستقبل. وتتجلى المخاوف بشأن نقص المياه بصفة خاصة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهي واحدة من أكثر المناطق معاناةً من ندرة المياه في العالم، إذ لا تحتوي إلا على 1.4% فقط من المصادر المتجددة للمياه العذبة في العالم.[2] وعلاوة على ذلك، تستخرج بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المياه الجوفية على نحو أكثر مما يُعاد تجدده، في ظل غياب ما يلزم من أطر قانونية وأنظمة إدارة الموارد المائية، ويتوقع أن يؤدي تغير المناخ إلى خفض معدل تجدد موارد المياه الجوفية في الوقت الذي يزداد فيه الطلب على المياه. ويرى بعض الخبراء أن المياه قد نفذت من منطقة الشرق الأوسط بالفعل خلال حقبة السبعينيات من القرن الماضي، وتعتمد المنطقة الآن إلى حد كبير على "المياه الافتراضية"، بمعنى تحويل المياه العذبة إلى سلعة في مكان المنشأ وتبادلها تجارياً عبر الحدود الدولية في شكل واردات غذائية.[3]

ولكن، كما يقول جولي تروتييه، "لا يمكن أبداً تعريف أزمة المياه على أنها ببساطة نقص في المياه، لأن الطبيعة لا تعاني أبداً من النقص في المياه. بل حتى أكثر الصحاري جفافاً تشكل نظاماً بيئياً... إذ إن النقص في المياه لا يحدث إلا عندما تقرر الجهات الفاعلة في المجتمع ذلك لأسباب متنوعة". ولكي نفهم أزمة المياه في ليبيا، يتعين علينا أن نتتبع كيف تمكنت الجهات الفاعلة القوية البارزة من تحديد العلاقة السياسية

والاقتصادية بالمياه، الأمر الذي دفعها إلى دعم "حلول" محددة من دون غيرها. تناقش هذه المقالة الخصائص المميزة وإرث السياسات المائية في عهد القذافي، وتطرح بعض القضايا الجديدة التي ظهرت منذ تغيير النظام في عام 2011، وتستعرض بعض السبل للنهوض بالسياسة المائية في ليبيا.

إرث سياسات القذافي المائية

روج القذافي في ليبيا لخطاب يعتبرها "دولة وفيرة الخيرات"، أي دولة حافلة بالموارد وضعتها ثروتها في موقع قوة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وجعلت البلدان الأخرى تعتمد عليها. بيد أن هذا الخطاب دائماً ما تعارض مع واقع الظروف المناخية؛ إذ إن ليبيا واحدة من أكثر دول العالم جفافاً، حيث تُشكل الصحراء 90% من أراضيها، ويتركز سكانها بالضرورة في الساحل الشمالي، ويُستخدم 85% من إجمالي استهلاك المياه في الزراعة. غير أن ذلك الخطاب حول أنها دولة تنعم بالخيرات -مع أن هذا لا يبدو أمراً واقعياً- ساهم في تحقيق بعض الأغراض السياسية؛ إذ أتاح استغلال الموارد المائية الليبية بطرق تهدف إلى إبراز سلطة القذافي والحفاظ عليها.

يُجسد مشروع القذافي المميز، مشروع "النهر الصناعي العظيم"، هذه الديناميات على أفضل وجه. فعلى سبيل المثال، لجأ القذافي هنا أيضاً، على غرار المشاريع والسياسات الإنمائية الأخرى، إلى إضفاء الشرعية الدينية لإقصاء المشاركة العامة. فقد استغل شعار المشروع الشهير "تحويل الصحراء إلى اللون الأخضر مثل علم الجماهيرية"، لفظ "الأخضر"، الذي يُعتبر أيضاً لوناً ذا دلالة رمزية خاصة في الإسلام. وعلاوةً على ذلك، كانت السياسة المائية منذ البداية مدفوعة بهندسة اجتماعية ومؤسسية سعت إلى تمكين قبائل معينة على حساب قبائل أخرى من أجل تأسيس معاقل موالية للنظام وسحق المعارضة. قبل أن يستولي القذافي على السلطة عام 1969، خلال عهد الملك، كانت قبيلة السنوسي في الشرق هي القبيلة الحاكمة. قرر القذافي تغيير هيكل السلطة في النظام القبلي من خلال تمكين الأعضاء الأقل قوة على الطبقة البرجوازية، وكل ذلك بهدف بناء قاعدة من المؤيدين المخلصين، وضمان الوصول إلى الموارد الطبيعية للبلاد من دون معارضة أو منافسة. وقد عمد إلى إضعاف مؤسسات الدولة، فقام بتركيز السلطة من خلال شبكات غير رسمية محيطة بعائلته الأوسع وقبيلته. فقد مثلت الرمزية القبلية عنصراً رئيسياً في نظام القذافي طيلة حكمه، وملأت الإشارات القبلية خطاباته. ومن الأمثلة على ذلك خطاب التدشين الذي ألقاه بمناسبة بدء المرحلة الأولى من مشروع "النهر الصناعي العظيم" في مسقط رأسه بمدينة سِرت عام 1991، حيث كان محاطاً بأفراد من القبائل. وبالإضافة إلى التمكين القبلي الانتقائي، صُمم مشروع "النهر الصناعي العظيم" بصورة أضفت عليه طابعاً إقصائياً؛ إذ استبعدت بعض المناطق من المشروع، مثل منطقة جبل نفّوسة، التي تقطنها الجماعة

الأمازيغية، فتعرضت هذه المنطقة للحرمان من أي أنابيب توصيل بالمشروع، واضطر سكانها إلى الاعتماد لسنوات عديدة على خزانات المياه ومستودعات المياه الجوفية الأحفورية.

ومن السمات الأخرى التي اتصفت بها السياسة المائية في ظل النظام السابق إضعاف إدارة المياه وتشتيت السيطرة على البنية التحتية الرئيسية عبر تعدُّد المؤسسات. فهناك خمس مؤسسات رئيسية في ليبيا مسؤولة عن تطوير وإدارة ومراقبة الموارد والسياسات المائية، وهي: "الهيئة العامة للمياه" و"جهاز تنفيذ وإدارة مشروع النهر الصناعي" و"الشركة العامة لتحلية المياه"، و"الشركة العامة للمياه والصرف الصحي" و"الهيئة العامة للبيئة". تؤدي تلك المؤسسات المتعددة إلى مزيد من الفساد على المستوى الإداري، وإلى العشوائية في مجموعة القرارات التي تتخذ بشأن المياه تحديداً. فمع أن مرحلتين من مراحل مشروع "النهر الصناعي العظيم" الأربع جاهزتان اليوم للتشغيل، لا يزال المشروع لم يكتمل بعد.

فضلاً عن أن مشروع "النهر الصناعي العظيم" استنزف موارد الدولة، عن طريق تحويل الاهتمام والاستثمار في السياسات المائية البديلة التي كان من الممكن أن تصبح مفيدة، ونعني تحديداً تحلية المياه. وعلى الرغم من إقامة بعض محطات تحلية المياه منذ الستينيات،[4] فإن التوسع في إنشائها في العديد من المدن الساحلية كان بطيئاً بسبب الاعتماد المتزايد على مشروع "النهر الصناعي العظيم"وتوجيه الاستثمارات نحو إتمامه، وذلك منذ بداية تشييده في أوائل الثمانينيات. وفي عام 2007، تأسست "الشركة العامة لتحلية المياه" بوصفها شركة تابعة لوزارة الكهرباء والمياه والغاز،[5] وأُسنِدت إليها مسؤولية إدارة محطات تحلية المياه في البلاد وتشغيلها وصيانتها وتجديدها.

كان للتأخّر في إنشاء هيئة لتحلية المياه إلى قبل أربعة أعوام فقط من اندلاع شرارة الثورة في العام 2011، دورٌ في أن تحلية المياه لم تجد الاهتمام الكافي من السلطات المعنيّة منذ تغيير النظام، الأمر الذي أسهم في تلاشي مشروعات تحلية المياه في ظل عدد وفير من المشكلات القائمة.

في الوقت ذاته، وبينما تستهلك كثيراً من رأس مال البلاد، مالياً وتنظيمياً وسياسياً، على حساب تطوير تقنيات بديلة، فإن طريقة تصوّر برنامج "النهر الصناعي العظيم" قد جعلت السياسات المائية تعتمد على عائدات النفط. فقد اتبع القذافي، من أجل تحويل ليبيا إلى الجماهيرية المُتخيّلة، عملية تسلسلية. ففي البداية قام بتأميم قطاع النفط، ثم عمل على زيادة مساحة الأراضي المزروعة والإنتاج الزراعي، مثلاً من خلال المشروع الزراعي في واحة الكُفرة، وأخيراً اتجه إلى الموارد المائية لإقامة أكبر مشروع للري، وهو "النهر الصناعي العظيم". كان التسلسل الذي سلكه النظام لتنفيذ

هذه المشاريع، إضافة إلى الروابط التي جمعتها، يعني أن تطوير قطاعَي الزراعة والمياه يعتمد بقوة على العوائد النفطية.

جانب أخير ومهم في السياسات المائية في ظل القذافي هو اعتمادها على الشركات الأجنبية في إنجاز المشاريع، حيث يُدفع لهذه الشركات مقابل خبراتها من ناحية القُدرات والعمال والتقنيات، من دون إشراك الليبيين وتدريبهم بشكل كافٍ.

السياسات المائية الليبية في مرحلة ما بعد 2011

أدت التطورات التي جرت منذ سقوط نظام القذافي إلى ظهور مشكلات المياه على الساحة السياسية الليبية. فقد برزت على السطح المظالم طويلة الأمد بشأن إمكانية الوصول إلى مصادر المياه، وكان ذلك في صورة احتجاجات شعبية كالتي وقعت في شرق ليبيا في مدينة طبرق، بالقرب من الحدود المصرية-الليبية، حيث نزل سكانها إلى الشوارع في العام 2017 احتجاجاً على نقص المياه منذ وقت طويل.

علاوة على ذلك، جعل الصراع المُسلح أزمة المياه أكثر وضوحاً من عدة أوجه: منها وجود وكالات إنسانية دولية مثل اليونيسيف توفر مياه الشرب للمناطق المُتأثرة بالنزاع؛ والوصول إلى أماكن انقطاع التيار الكهربي وما أعقب ذلك من انقطاع المياه لأسابيع طويلة؛ وكون المياه صارت هدفاً للانقسام والتشرذم السياسي المستمر، مثلما حدث حين تعرضت أنظمة إدارة المياه للتخريب على أيدي قوات خليفة حفتر عند هجومه على طرابلس.

وعلى الرغم من التغييرات في قمة الهرم السياسي، واجهت نُظم إدارة المياه في ليبيا على مدى العقد الماضي صعوبات في التخلص من بعض إرثها، وتحديداً الطبيعة الفوقية للحوكمة المائية، وفرط استغلال الموارد المتاحة، وقلة الاستثمارات في مجال تحلية المياه، إضافة إلى اعتماد الاقتصاد المُفرط على عوائد النفط، الأمر الذي يسهم في ترسيخ تصوّر المواطنين أن استهلاكهم من المياه يجب أن يكون مجانياً.

إضافة إلى ذلك، أدت حالة انعدام الاستقرار السياسي والاقتصادي التي تعم البلاد منذ الثورة إلى بروز مشاكل غير معهودة تتعلق بالإدارة الأساسية. فعلى سبيل المثال، وعلى الرغم من جوانبه السلبية، كانت حقول آبار مشروع "النهر الصناعي العظيم" تخضع دوماً لمراقبة المشرفين، وكانت محطات النظام المختلفة - من كهرباء ونظم تهوية وصهاريج - تحت حماية عسكرية على مدار الساعة في جميع المناطق. أما الوضع اليوم فيتّسم بالافتقار عموماً إلى أدنى انتباه من مسؤولي الدولة لأهمية مسائل المياه بشكل عام، إضافة إلى تجاهل التحديات التي تواجه مشروع "النهر الصناعي العظيم"، وحالة عدم الاستقرار في البنية المؤسسية لقطاع المياه، وهي الأمور التي

تتفاقم مع انقطاع التيار الكهربائي والتقلبات الأمنية.

أدت خطورة الوضع في كثير من أنحاء ليبيا إلى قيام الناس بالحفر بحثاً عن المياه الجوفية في منازلهم، من دون أي إشراف أو ترخيص قانوني. ومن دون الوصول إلى طرق بديلة، كتحلية المياه أو معالجة مياه الصرف الصحي، فمن الراجح أن يواصل المواطنون الحفر للحصول على المياه الجوفية.

أولويات الإصلاح المائي في ليبيا

من الحاجات المُلحّة على ليبيا تطوير سياسات مائية تشارُكية تتيح إدارة الموارد المائية على المستوى المحلي. خلال الاحتجاجات التي ضربت المدن الساحلية بسبب شحّ المياه، دعا كثير من الذين قاموا بالتعبئة والحشد سلطاتِ مشروع "النهر الصناعي العظيم" إلى القيام بجَبر النقص والعجز المستمر من خلال الاستثمار في تنفيذ سياسات تحلية المياه وإلى عكس مسار انعدام الاهتمام بهذه السياسات الذي ظهر مع بروز مشروع "النهر الصناعي العظيم". فلا بد من تمكين هيئة تحلية المياه التي تأسست في العام 2007 وتقديم الدعم اللازم لها، من الناحية المادية والإدارية، للبدء في صيانة المرافق القائمة بالفعل في مختلِف مناطق ليبيا، إضافة إلى دراسة إمكانية تمديد نطاق المرافق لتشمل مناطق أخرى بعيدة عن الساحل. يمكن للقطاع الخاص أن يلعب دوراً حيوياً في التعاون من أجل مراجعة وتقييم مرافق تحلية المياه ومعالجتها. ويُعَدّ مثل هذا الجهد عاجلاً وملحّاً بشكل خاص في المناطق التي ظلت خارج شبكة مشروع "النهر الصناعي العظيم".

ومن الأمور الملحّة أيضاً الاستثمار في رفع وعي المواطنين حول استهلاك المياه. فقد كان هذا الاستهلاك مجانياً في ليبيا - نتيجة دعم الدولة من خلال العوائد النفطية - مما يقلل من الحافز لضبط وترشيد الاستهلاك. وبما أن من المتوقع أن يرتفع الطلب على المياه العذبة، بحلول العام 2025، إلى 56٪ أعلى مما هو متاح اليوم،[6] تدور الآن مناقشات حول إمكانية وضع تسعيرة للمياه من أجل رفع وعي الشعب حول أهمية الحفاظ على المياه باعتبار هذا الأمر مكوناً أساسياً في مساهمتهم الاجتماعية.

على صعيدٍ مُتصل، تُثير مسألة تسعير المياه شبح الخصخصة ونقل خدمات التحكم في المياه وإدارة الموارد المائية إلى شركات خاصة. قد يكون لهذا أثر فعال في الوضع الحالي لأنه ربما يُنشط دور الشركات الخاصة المحلية التي ستقدم حينها العديد من الخدمات لتعويض فشل الدولة. علاوة على ذلك، قد يفتح هذا مزيداً من الفرص لأصحاب المبادرات والشركات لتطوير طرق وأدوات جديدة في إدارة الموارد المائية. فمن أجل نجاح مثل هذه النقلة لا بد بالضرورة أن تستلزم تعاوناً وثيقاً بين القطاعَين العام والخاص، نظراً لأن القطاع العام لم يعد بإمكانه تقديم خدمات إمداد المياه والصرف

الصحي المطلوبة. وأخيراً، فإن توحيد المؤسسات التي تدير الموارد المائية أمرٌ أساسي نحو تقديم رؤية واستراتيجية متماسكة لإدارة شبكات المياه في ليبيا.

الحواشي

1. OECD Studies on Water OECD. 2011. OECD Studies on Water Governance in OECD Countries: Water Governance in OECD Countries: A Multi-level Approach - OECD.

2. المكتب المرجعي للسكان، إيجاد التوازن :السكان وندرة المياه في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا-المكتب المرجعي للسكان) ،org.prb.).

3. Tony Allan. 1997. 'Virtual water': a long-term solution for water short Middle Eastern economies? Water and Development Session - TUE.51, 14.45, 9 September.

4. 167_2019_351.pdf B. Brika. Desalination and Water Treatment 167 (2019) 351–358 (deswater.com).

5. Abdudayem, A. and Scott, A.H.S. (2014) 'Water infrastructure in Libya and the water situation in agriculture in the Jefara region of Libya', African J. Economic and Sustainable Development, Vol. 3, No. 1, pp.33–64.

6. Water privatization in developing countries: Principles, implementations and socio-economic consequences (worldscientificnews.com).

مبادرة الإصلاح العربي

الكاتب/ة

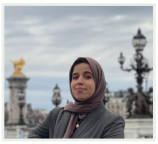

ملاك التائب
باحثة ليبية

عن مبادرة الإصلاح العربي

مبادرة الإصلاح العربي مؤسسة بحثية رائدة للبحوث الفكرية المستقلة، تقوم، وبشراكة مع خبراء من المنطقة العربية وخارجها، باقتراح برامج واقعية ومنبثقة عن المنطقة من أجل السعي الى تحقيق تغيير ديمقراطي. تلتزم المبادرة في عملها مبادئ الحرية والتعددية والمساواة بين الجنسين والعدالة الاجتماعية. وهي تقوم بالأبحاث السياسية، وتحليل السياسات، وتقدم منبراً للأصوات المتميّزة.

- ننتج بحوث أصيلة يقدمها خبراء محليون، ونتشارك مع مؤسسات عربية ودولية لنشرها.
- نشجع الأفراد والمؤسسات على القيام بتطوير رؤيتهم الخاصة للحلول السياسية.
- نعبئ الأطراف المعنية لبناء تحالفات من أجل إنجاز التغيير.

هدفنا أن تشهد المنطقة العربية صعود وتنمية مجتمعات ديمقراطية عصرية.

تأسست "مبادرة الإصلاح العربي" عام 2005 ويشرف على عملها مجلس الأعضاء والهيئة التنفيذية.

arab-reform.net

contact@arab-reform.net

2021© – مبادرة الإصلاح العربي
للإطلاع على شهادة حقوق التأليف والنشر، اضغط/ي هنا: